

تحرر الدولة فى تونس الحديثة من الإكراه السياسى للقبيلة

مبروك الباهى^(١)

«وانبسطت أيدى العرب على الضاحية وأقطعتهم الدولة حتى الأمصار وألقاب الجباية ومختص الملك وانتقصت الأرض أطرافها ووسطها الدولة حتى غلبوا على الضاحية وقاسموهم فى جبايات الأمصار بالإقطاع ريفا وصحراء وجريدا وملك وطنهم (أولاد صولة) وغيره من الرعية وكذلك أولاد عمهم أولاد بالليل وأولاد نصر وأولاد حسن يقال لهم أولاد مولاهم فالمغرم للترك أحد.. أما أولاد حمزة منهم ومازالوا يغالبون لم يقو منهم ولا بقى للعرب فى ضواحي مملكة تونس ملك بل صاروا فى دولة الترك رعية... ولا بقى منهم إلا قليل القليل يؤدون المغرم الكثير»..

ابن خلدون (عبد ١٠١٠هـ/الرحمن)، كتاب العبر ابن يوسف (الصغير)، التكميل المشفى للغيليل لكتاب ج ٦، ص ١٥٦ و١٢٧.
ابن خلدون، مخطوط الوطنية، تونس، عدد ٥٢٦٤.

مقدمة:

شغل البحث حول القبيلة وأدوارها السياسية والاجتماعية والثقافية فى العالم العربى مختلف المختصين فى العلوم الإنسانية والاجتماعية وظلت هذه المؤسسة العتيقة، برغم اندحارها المشهدى فى الزمن الراهن، موضوع تداول لا يخلو من اتهام فى إعاقة سياسات التنمية وتعطيل تشكل أجهزة السلطات المركزية فى الأقطار العربية، بل ذهب البعض إلى أن إنتاج باراديقمات القبيلة استمر متواصلا كناية عن تأثيرها المابعدى فى عصر اختفت فيه القبيلة ككيان اجتماعى بما يحيل على أنها تركيبة غادرت المسرح الاجتماعى فى بعض الأقطار كتونس مثلا، غير أنها لم تخل بعد مواقعها فى الذاكرة الجماعية والثقافة المشتركة وبعض السلوكيات العامة.

لا شك أن مسار إخضاع التركيبات القبلية احتاج جهدا سياسيا ذى بال وصرف فيه وقت غير هين؛ وفى المثال التونسى تعود جذور هذه الظاهرة إلى القرن ١٧ على إثر تحول

(١) أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - صفاقس تونس.

البلاد (إفريقية الحفصية) إلى إيالة عثمانية واستقرار الآلة السياسية الجديدة بها. لقد كان لذلك التوطن القبلي تاريخ ممتد في الزمن الطويل، وقد لم ذلك المسار سياقات تاريخية متنوعة تتجاوز تماما - دون أن تفقز عليها - المقاربة الخلدونية حول دور العصبية في التاريخ السياسي للدولة في المغرب العربي عموما.

وإذا كان البحث التاريخي قد درج في تونس وفي المغرب عموما على اعتماد تحقيب «مستورد» ظنّ البعض أنه معزول الفترات (الفترة القديمة - الوسيطة - الحديثة - المعاصرة)، ومن ثم كان افتراض القطاعات التاريخية بين تلك العهود بما في ذلك تلك التي تتعلق بعالم القبائل، فإن موجة البحوث الأخيرة مالت إلى تعديل هذه التصورات إذ بينت حلقات التواصل لاسيما في مستوى مؤسسات الرقابة والإدارة والمرجعيات القضائية والتعليمية وتحولات التاريخ القبلي المترابطة. كما أفضى تسليط الأضواء على الخصوصيات الإقليمية والقطرية إلى انكشاف أهمية المستجدات السياسية وكثافة روابطها بالبحر المتوسط وعناصر تأثيره المتجددة. لقد تأكد التفاعل المتواصل بين السياقات المحلية وظروف المحيط الخارجي على امتداد العهد الحديث وفي ظل ذلك تهيأ بروز الشخصيات السياسية في الأقطار المغاربية التي انبنت على انبثاق القاعدة الترابية و«ترويض» القبيلة والحد من سطوتها.

في سياق هذا المسار تتجلى كبرى التحولات السياسية والاجتماعية في تونس منذ العهد الحديث وهي خاصة تلك المتعلقة بتحرر السلطة السياسية المركزية من ضغوطات العناصر القبلية وميولها نحو المنافسة السياسية والرقابة الاجتماعية لمحيطها المحلي. وإذا كان دور الحقبة الاستعمارية (١٨٨١م - ١٩٥٦م) لافتا في بعض القضايا التونسية فهو لم يتكفل بإقرار الرحل وبلورة سلطة مركزية متغلبة على الديموغرافيا القبلية كما ادعت بعض أقلام تلك الحقبة^(١) التي بررت مشاريعها الاستعمارية بالمهمة التحضيرية لسكان البلاد الذين كانوا - على حد زعمها - مستغرقين في الفوضى وسوء استبصار مستقبلهم. هناك سيرورة تاريخية ممتدة علمت مسار هذا الإنجاز الجوهري في تاريخ تونس الاجتماعي ولم يكن من دور للقوى الاستعمارية غير المساهمة والتعجيل في تحوّل المشهد السياسي التونسي.

(1) Despois, J), «la fixation des Bédouins dans les steppes de la Tunisie orientale», Revue tunisienne, n° 21, Tunis 1935. - Anonyme, «notes sur les tribus de la régence», Revue tunisienne, 1902.

سنتبين مسار التحرر اللافت للسلطة السياسية من الموروث السياسي القبلي لا من خلال الجهد العسكري للسلطة العثمانية الفتية في تونس فحسب بل وهو الأهم في تقديرنا من خلال إعادة نظرها في جملة من قواعد التنظيم والتعاقد السياسي بين أصحاب تونس الجدد وقبائلها.

تحولات موازين القوى السياسية بين المخزن^(١) الحفصى والقبائل:

اعتمدت السلطة الحفصية في إفريقية قبل القرن ١٦ سياسة قبلية تقوم على مبدأ التحالف المباشر مع بعض القبائل لدعم مكانة المخزن الحفصى وإعادة توازنه كلما طرأ اهتزاز موازين القوى سواء بفعل نزاعات العائلة الحاكمة أو جراء ضغوطات أطراف قبلية خارج نطاق التحالف. ويستخلص من مختلف المصادر التاريخية^(٢) أن العديد من قبائل العهد الحفصى التي انتشرت ما بين طرابلس في الشرق وبجاية في الغرب على إثر التغريبة الهلالية كانت ذات ميول سياسية لكنها ميول متقلبة أحيانا استجابة إلى سياقات التحالف والمصالح وعلاقات التصاهر السياسي كما هو شأن قبيلة رياح^(٣).

وكان هذا الموروث السياسي للقبيلة في إفريقية يمارس ويتجدد مع كل تجربة سياسية أو قيادات مستجدة منذ أن استقر الحكم الحفصى بالبلاد في القرن ١٣م، ولم يكن وجود هذه الظاهرة في مستهل العهد الحديث، ودون السهو عن جملة المتغيرات، إلا توصالا لذلك الحراك، فالحركة الشايبية التي تركز فعلها في ربوع القيروان في منتصف القرن ١٦ والمناوئة لسلطة تونس ناصرها عدد غير هين من القبائل وبعض فروعها مثل الحنانشة

(١) يستعمل مصطلح المخزن للدلالة على السلطة المركزية وأجهزتها بما في ذلك الجهوية منها وقد أصبح متواتر الاستعمال في الغرب الإسلامي مع بروز ظاهرة انقسامه وتعدد عواصمه خاصة بين فاس وتونس.

(٢) ابن خلدون (عبد الرحمن)، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر، دار الفكر بيروت، ١٩٨١م، الزركشى (محمد التونسي)، تاريخ الدولتين: الموحدية والحفصية، تونس، ١٩ - ابن أبى دینار القيرواني (محمد بن القاسم)، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، تحقيق محمد شمام، تونس ١٩٦٧م - Monchicourt, Ch. Etudes Kairouanaïses, Kairouan et les Chebbia 1450 - 1592, Tunis 1939.

(٣) كانت قبيلة رياح من أعتى القبائل الهلالية تغلبت كثيرا في علاقتها بالسلطة منذ العهد الموحدى وانقسمت إلى فروع عديدة وكان فرعها الذى حافظ على التسمية الأصلية مستقرا بإفريقية في القرن ١٤ بوطن القيروان، ويبدو أن أحد فروع القبيلة قد دخل في علاقة تصاهر سياسى مع العائلة الحفصية إذ يذكر أن أم السلطان الحسن الحفصى رياحية، وقد جاء المثال المأثور عن رياح بوصفها مصدر إزعاج وتقلب سياسى «اللى وراءه لرياح، رياح، ما يرتاح». حسن، محمد، المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصى، ج ١، تونس ١٩٩٩م، ص ١١١.

وأولاد سعيد ودريد والهمامة والحراكتة والنمامشة^(١)، كما استفاد العثمانيون بعيد استقرارهم في تونس من دعم قبائل أولاد يعقوب وأولاد سعيد وحتى الأسبان من قبلهم وجدوا - كما تذهب بعض المصادر - مساندة من بعض الأطراف القبليّة وقياداتها.

وحتى موفى القرن ١٥ كان المخزن الحفصى يستفيد من رقابة الموازين السياسية مع العالم القبلى والتحكم فيه عبر مختلف الآليات وخاصة إقطاعات الأرض والامتيازات الجبائية ومنح امتيازات خفر القوافل ورقابة الحدود، وفى ذلك تعبير تطبيقي عن مقاربة ابن خلدون حول السياسة بالعصبية. كيف نفهم التجاء المخزن الحفصى منذ بداية القرن ١٦ إلى حلفاء جدد خارج المنظومة القبليّة؟ وكيف يمكن تبرير نقل تلك التحالفات من تابعها القديم إلى اختيارات جديدة راوحت بين الأسبان، بما يحيل على أن مقتضيات الشأن السياسى الحفصى وإكراهاته تجاوز الحاضنة الدينيّة لشرعية الحكم، والأترك العثمانيين الذين وشى مشروعهم التوسعى فى العالم العربى آنذاك بالإطاحة بالأنظمة السياسيّة القائمة: المماليك فى مصر العائلات المحليّة فى بعض مدن الإقليم الطرابلسى مثلا؟.

لقد هزم خير الدين بربروس سنة ١٥٣٤م التحالف القبلى فى ربوع القيروان الذى كان يظنّ أنه الدرع المتقدم للسلطة المركزيّة وحول المخزن الحفصى إلى جهاز دون غطاء اجتماعى وعسكرى، فهل كانت معاينة هذا الوضع اللافت وراء الثغرات السلطان الحفصى إلى القيادات العثمانية المغامرة كدرغوث باشا فى سنة ١٥٤٢م وقلج على فى سنة ١٥٦٨م وذلك بعد أن جرّب النتائج الثقيلة للالتجاء إلى الأسبان فى سنة ١٥٣٥م. فضلا عن الشروط المادية الثقيلة لذلك التدخل تحولت أبرز المواقع الاستراتيجية بالسواحل التونسية مثل حلق الوادى والحمامات والمهدية وجربة إلى محطات محميات تحت إشراف فيالق عسكرية أسبانية؟

يبدو أن صعوبات السلطة الحفصية التى لم تكن بخافية عن حلفائها المحليين قد كانت وراء تحول مجموعات قبليّة كثيرة إلى قوى محلية متنفذة تقاسمت السلطة واستحقاقاتها الجبائية والأمنية وحقوق تبعية الآخرين مع المخزن الحفصى بل بلغ الأمر بهذا الأخير -

(١) الشايبى (على)، «العلاقات بين الشبابة والأترك العثمانيين»، المجلة التاريخيّة المغربيّة عدد ١٧ - ١٨، ١٩٨٠م، ص ٧٢.

على حدّ رأى الحسن الوزان - البحث عن مهادنتها بتقديم الهدايا المالية وذلك خاصة لقبائل غرب البلاد كقبيلة الحنانشة^(١).

هناك وضع شديد التعقيد تحرك فيه أصحاب تونس بتوتر وارتباك، لقد انخرطت موازين القوى بين الفاعلين السياسيين فى المتوسط من ناحية والفاعلين المحليين لصالح الطرف الأول من ناحية أخرى، ويبدو أن الحفصيين لم يستحكموا على اختيارات بديلة غير تلك التى انتهجوها بحثا عن إعادة استقرارهم لكن دون جدوى فتغيرات الظرفية العامة فى حوض المتوسط فى القرن ١٦ لم تكن مواتية لرغبات المخزن الحفصى وما كان مرتبطا به من تجمعات قبلية.

الاستراتيجية العثمانية

(أ) الإخضاع العسكرى

لئن استعار أرباب تونس القادمون من البحر بعض ملامح الجهاز السياسى الموروث فإن مظاهر تجديده كانت جوهرية، إذ كانت استراتيجية العثمانيين تقوم على مبدأ الإخضاع التام للأهالى فى الحواضر والبادى بواسطة فيالق العسكر الانكشارى وما يمكن أن يستثمره من مجهود حربى محلى لدى بعض القبائل ذات الإمكانيات القتالية كأولاد سعيد ودرديد. وعقب ترتيب دوائر الحكم المركزى وتجاوز التوترات التى ألمت بفياق العسكر الانكشارى واستقرار الأمر بيد الدايات والاطمئنان على ولاء المراكز الحضرية الأساسية كتونس وسوسة والقيروان وصفاقس للسلطة الجديدة بدأ مشروع نشر النفوذ العثمانى على التراب التونسى وكانت المحاولات الأولى مع عثمان داى (١٥٩٨م - ١٦١٠م) حيث بلغت أمحاله (ج) محلّة بلاد الجريد ومشارف غدامس بالصحراء.

لم تتحول العديد من قبائل تونس عن استقلالها ومواصلة تعهد مجالات نفوذها غداة انتصاب العثمانيين بتونس، وقد كلفت عادات الانفلات الموروثة سلطة تونس الجديدة مجهودا هاما وزمنا غير هيّن لعملية الإخضاع النهائى الذى عبر عن رؤية سياسية تغاير الرؤية الحفصية. لقد حققت هذه الاستراتيجية بعد قرن ونصف (١٦٣٠م - ١٧٩٠م) غاياتها إذ تخلى باى البلاد حمودة باشا الحسينى (١٧٨٢م - ١٨١٤م) رسميا عن قيادة

(١) الوزان الفاسى (الحسن بن محمد)، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الرباط ١٩٨٢م، ص ٦٦.

المحلّة لاسيما منها الردعية معتبرا أن «مباشرة السفر بالمحال لا داعى له... وجعل السفر بمحلتى الصيف والشتاء للكاهية»^(١) وفى ذلك تعبير عميق عن انصياع أغلبية الأهالى للسلطة المركزية بتونس.

انطلق دايات تونس إذن منذ ترسخ قدمهم فى الإدارة فى مواجهة مراكز «النفاق» المانعة والمنوعة أثناء العشرية الثانية من القرن ١٧ فى عمدون بشمال البلاد ووسلات بوسطها والحامة ومطماطة بجنوبها وبرغم منعة تلك المناطق أو هكذا بدت فى رأى ابن أبى دينار الذى قال عن أهل مطماطة «أهل منعة... استعصموا بجبلهم الذى كانت له بين الجبال رفعة»^(٢)، فإن سلطة تونس قد كررت حملاتها وحصارها لهذه المناطق التى تركز فيها فعل الرفض المباشر لولاء السلطة العثمانية بالحاضرة حتى حملتها على الانقياد لسلطانها. ثم استهل المراديون عهدهم الذى تزامن مع الفراغ، وإن كان مؤقتا، من مشاكل الحدود الغربية مع أترار الجزائر بعد إمضاء معاهدة ١٦٢٨م، بتتبع بقايا القبائل المحاربة كأولاد سعيد الرياحيين وأولاد شنوف «الذين كانوا متغلبين على الكاف ورعيته... وكانت لهم سمعة فى البلاد بين عرب إفريقيا وتحكموا فى وطن الكاف مدة من الأعوام وجبوا الجبايات من الرعية»^(٣) و«عرب إفريقيا» الذين انحدروا من قبائل الكعوب وأولاد بالليل وكانوا فى العهد الحفصى «أهل حلّ وعقد»^(٤) وعرفوا لاحقا بأولاد مولايم الذى سجل فى شأنهم الصغير بن يوسف الباجى ملاحظة استهلال هذا البحث. وإجمالا فإن حروب حمودة باشا المرادى ومن بعده ابنه محمد قد فتّت فى عضد تلك المجموعات وأرغمتها على الانقياد لسلطة تونس^(٥). لقد أطنب ابن أبى دينار الذى أرّخ لهذه الأحداث عن قرب فى استعمال تعابير الإخضاع السياسى والعسكرى والجبائى من ذلك مثلا «أذلّهم، ألزّمهم أداء الدرهم والدينار، وركنوا لأداء الخراج بعد امتناعهم، أذعنوا لأداء الخراج فى طاعته»... إلخ.

(١) ابن أبى الضياف، أحمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج ٣، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٩م، ص ٢٦.

(٢) الرعييسى القيروانى المعروف بابن أبى دينار القيروانى، المؤنّس فى أخبار إفريقيا وتونس، تحقيق وتعليق محمد شمام، المطبعة العتيقة، تونس ١٩٦٧م، ص ٢٣٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٦.

لا يجب أن يغرب عن البال سياقات رؤية هذا المؤرخ وتمثالاته التي انطبعت في تأليفه والمرتبطة بطبيعة ثقافته وتحصيله العلمي ومكانته الاجتماعية فهو الحضري المنحدر من القيروان صاحب القلم الذى تسوقه رغبة دعم صاحب السيف وإن اختلف مذهبه الحنفى عن مذهب تونس المالكي وإن كان أيضا أجنبيا فهو مسلم وإن ظاهريا (فالكثير من ضباط العسكر كمراد كورسو^(١))، هم من جزر المتوسط التي كانت تنتمي للعالم المسيحي) بما أنه يؤمن في نهاية المطاف أمن الحاضرة ضد الأعراب المحاربين والانفلات الاجتماعي عموما.

والحقيقة فإن موازين القوى العسكرية كانت لصالح العسكر التركي؛ إذ إضافة إلى التنظيم والانضباط الذى عرف به نظام الجند الانكشارى في هذه المرحلة من تاريخه كان للسلاح النارى وخاصة المدفعية دورها الحاسم في تسجيل الانتصارات^(٢) في الساحة التونسية مقابل أسلحة فرسان القبائل التي تكونت أساسا من الأسلحة التقليدية كالرمح والسيوف. ألم تدمر قرى مطاطة والحامة وخمير واقتلعت أشجارها ونخيلها على حد أخبار ابن أبى دينار؟ لقد انقادت الحامة على سبيل المثال بعد «إخضاعها فقتلت رجالها وسبيت نساؤها ونهبت أموالها وبيعت أولادهم ببيع الرقيق وصبغت صخورها بدماء أهلها صبغ العقيق وخرّب الساكن وأجلى منها السكان»^(٣). ولاستكمال هذا المجهود الحربى أنشأت السلطة قلاعاً وعمرتها بالعتاد والجند لتواصل رقابتها في جهات عديدة من البلاد ذات طابع استراتيجى مثل الكاف (بوابة الجزائر) والقيروان (بوابة السباسب) وقفصة (بوابة الجريد)، وهى إجراءات تلتقى مع نظيرتها لدى المخزن المغربى لاسيما فى العهد العلوى الذى كثف نشر نظام القصبات فى الأرياف والمرتفعات.

هى ممارسات صارمة حازمة تقطع مع الممارسات الحفصية التي كانت تهادن المنتفضين وتعبّر عن التصميم الجديد على أن لا شراكة فى السيادة مع القوى المحلية. هل اكتفت سلطة تونس بالمسعى العسكرى فى عمليات الإخضاع؟

(١) مؤسس الأسرة المرادية فى تونس، امتدّ حكمها بين ١٦٣١م و١٧٠٢م وقد حققت بمجهودها العسكرى تشكل القاعدة الترابية للدولة التونسية الحديثة.

(2) Monchicourt, Ch, «Etudes kairouanaïses, Kairouan et les Chabbia», in R. Africaine, 1931.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

تحيلنا الإخباريات على أن هاجس المراديين (١٦٣١م - ١٧٠٢م) كان يتركز حول إبقاء المنهزمين من القبائل والعروش منقادين للسلطة ومن ثم كانت الإجراءات الداعمة لتلك الانتصارات ولاستراتيجية الاحتواء وفي مقدمتها تجديد العمل بعقد المخزنة ودعم الإمكانيات العسكرية البشرية ببعث فرق المزارقية الأهلية وجماعات زاوارة ذات الأصول الجزائرية.

(ب) المخزنة التركية والتصرف في الموارد القتالية للقبيلة (الفرسان):

من موروثات العهد الحفصي جهاز المخزنة الذى لعب دورا حاسما في تشكيل التوازنات في العالم القبلي وأمن أدوار الرقابة المحلية في الربوع التي لم تكن السلطة المركزية قادرة على نشر نفوذها المباشر فيها. وحرى بنا أن نتوقف وإن قليلا عند طبيعة هذا العقد واستحقاقاته.

إن المخزنة هي عقد بين السلطة المركزية وبعض القبائل يتضمن في جوهره مبدأ المشاركة النسبية في التصرف السياسي في المجال وأهاليه، غير أنه انطبع بالملامح العسكرية لطغيان وظائف الإخضاع والرقابة عليه.

لقد قامت السياسة الحفصية في إدارة الأرياف والبوادي على قبول مشاركة بعض القوى القبلية ممثلة في شيوخها وتبادل المنافع السياسية معها، وفي هذا السياق يتنزل اعتمادها أنظمة الظواهر العقارية لشيوخ الأعراب لاسيما بعد منتصف القرن ١٣م فتكاثرت إقطاعات الظواهر في مختلف جهات السلطنة بما يحيل على تحول المسألة الأمنية إلى لازمة للتمتع بالأرض التي احتكرت السلطة حق ملكيتها نظريا. لقد تمتع على سبيل المثال شيوخ كل من قبائل حكيم ورياح ووائل^(١) بهذه الإقطاعات وتوارثوها وأفضى ذلك إلى علو صيتهم بين القبائل والمجموعات البدوية في إفريقية فهابتهم وانقادت لهم وهو ما كانت ترمى إليه السلطة الحفصية التي مالت إلى الوهن ومن ثم قبلت بمشاركة تلك القيادات وتوابعها القبلية تقاسم النفوذ وجباية المغارم لصالحها وليس بالضرورة لفائدة الخزينة العامة كما ذهب إلى ذلك عبد الله العروى^(٢).

(١) حسن، (محمد)، المرجع نفسه، ص ٣٣٣.

(٢) العروى (عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ١٩٩٩م، ج ٢، ص ٢١١.

يحيل هذا الوضع السياسى والعسكرى إلى ما نعته ابن خلدون بـ «مختصّ الملك» الذى فقدته السلطة المركزية فانتقصت سيادتها التمامية على البلاد لفائدة حلفائها المحليين^(١). لقد كانت القضية فى الزمن الحفصى لا تتعلق بإخضاع القبائل وتسجيل الانتصارات عليها بقدر ما تتعلّق بالمحافظة على هدوئها والحد من تأثيرات تحالفاتها المناوئة للسلطة فى حال رفضها التبعية والولاء ومن ثمّ كان الأمر يضطرّ السلطة المركزية إلى التنازل عن جزء من نفوذها وامتيازاتها وخاصة جمع الإتاوات، كما كان الأمر مع قبيلة أولاد بالليل والقبائل الحليفة لها لاسيما حكيم فى عهد السلطان أبو زكريا^(٢).

وفى زمن الاحتضار المطول لدولة الحفصيين فى القرن ١٦ «تغلّبت الأعراب على جلّ البلاد وكانت الشوكة فى أولاد سعيد لأنهم استقلوا بالبلاد بعد أولاد مدافع والشرح لما انقضوا فعاثوا فى البلاد، وهادنهم السلطان الحسن بستين ألف دينار على الوطن»^(٣). لقد انبنى عقد المخزنة إذن على مبدأ مراقبة البعض للبعض وإخضاعه من أجل تحقيق الهدوء السياسى وإن كان ذلك دون استكمال السيادة التى تتضمن الرقابة التمامية على المجال وموارده البشرية والمادية، فهل سحب العثمانيون هذا الجهاز الموروث بمواصفاته دون تعديل؟ منذ بداية العهد المرادى انتبه حمودة باشا إلى أهمية استغلال موارد القبائل القتالية التى كانت السلطة فيما يبدو حذرة منها فبدأ بالتوسع فى تجنيد «ترميل» عند الاقتضاء ببعض منها كفرق دريد وأولاد سعيد الهلالية. ولئن حظيت هذه القبائل بمكانة خاصة تستجيب لمستلزمات التعاقد مع السلطة فإن هذه الوضعية لم تكن تستند إلى ذات القواعد المخزنية فى العهد الحفصى حيث الحصول على إقطاعات الإظهار وجباية الأوطان ومن ثمّ المشاركة فى النفوذ السياسى المحلى.

لقد جددت قائمة الامتيازات فتكونت من الإعفاءات الجبائية للشيوخ والأعيان والفرسان والرواتب والهدايا الموسمية التى ترد فى المصادر الرسمية تحت عنوان «عوائد»^(٤).

(١) ابن خلدون، (عبدالرحمن)، المقدمة، ص ١٨٨. «إنما الملك على الحقيقة لمن يستعبد الرعية ويجبى الأموال ويبعث البعوث ويحمى الثغور ولا تكون فوق يده يد قاهرة فهذا معنى الملك وحقيقته فمن قصّرت به عصبته عن بعضها مثل حماية الثغور أو جباية الأموال أو بعث البعوث فهو ملك ناقص...». بقيت الإشارة إلى أن هذا «التقصير» قد كان يتجاوز باتفاق بين أطراف أخرى وهى القبائل الحليفة.

(٢) ابن خلدون، (عبدالرحمن)، العبر المصدر نفسه، ج ٦، ص ٢٩٤.

(٣) ابن أبى دينار القيروانى، ص ١٦٣.

(٤) الأرشيف الوطنى التونسى، على سبيل المثال الدفاتر الجبائية عدد ١ - ٣.

وكان على تلك القبائل المشاركة فى المجهود الحربى للسلطة عن طريق فرسانها الذين نظمتهم السلطة فى هيكل «المزارقية»، فكان هؤلاء يتعهدون أنفسهم فى محيطهم المحلى للمحافظة على مستواهم القتالى بإشراف ديوان القبيلة ويلتحقون بعسكر البايات كلما كانت الحاجة ماسة لذلك لردع المنتفضين أو خوض حرب جهوية ويتقاضون مقابل ذلك رواتبهم وامتيازاتهم. وما انفكت هذه القوة تزداد اتساعا لاسيما فى القرن ١٨ عندما تكاثرت القبائل المخزنية حيث انخرطت قبائل وسط البلاد كالهامة وجلاص والمثاليث وقبائل الجنوب كورغمة وبنى زيد فى هذه المؤسسة.

وما يتوجب الإشارة إليه فى هذا الصدد ما تضمنته هذه اللوحة، لقد ارتبط هذا المسار بتطور انخراط العناصر الأهلية فى الجهاز البيروقراطى ومن ذلك قبول السلطة المركزية بتسمية الشيوخ وبعض القياد كقياد الهامة وجلاص ونقات فى جهاتهم مما ساهم فى مزيد التحام العناصر الأهلية بخدمات الباي التى كانت فى مقدمتها منح الخطط الإدارية والقضاء وعقود الالتزام وتسهيلات السوق والاستيراد فى موانئ الإيالة.

لقد أفضت استراتيجية الاستفادة من المجهود الحربى الأهلى إلى:

- الحد من مركزية العناصر الانكشارية والملوكية فى جهاز المخزن العثمانى بتونس.
- تحرر العائلات الحاكمة لاسيما منها الحسينية من مرجعيتها الأجنبية وبناء قاعدة ارتكاز اجتماعى أهلية.
- تحرر السلطة المركزية من الضغط السياسى القبلى الموروث والتحكم فى تركيبة قبلية تدور عموما فى فلكها.

(ج) التدخل فى البنى التنظيمية المحلية (المشيخ):

نظريا كان الشيخ يدير مجموعته القبلية بالتعاون مع مجلسها الذى عرف بـ «الرجالة الكبار»، أما الارتقاء لذلك المنصب فكان رهين عدة ثوابت وترتيبات لعل من أبرزها انتماء المترشح إلى شريحة الأعيان وجاهة ومالا فى محيطه المحلى فضلا عن توافره على شبكة علاقات مرموقة وهى مواصفات يمكن استثمارها لصالح مجموعته كما أنها تضمن له كفاءة الإقناع لدى «إخوته» من أبناء فريقه بحقوق السلطة الراعية.

وقلما تدخلت سلطة المخزن الحفصى فى مسار «التشيخ» بل كانت تصادق على الاختيارات المحلية. أما فى حالة العثمانيين فلئن تواصل اعتماد مؤسسة المشيخ لدى

الجماعات المحلية البدوية منها والحضرية (كانت صفاقس مثلا تضم أربع مشايخ وكذا القيروان) فإن السلطة المركزية لم تكثف بدور المصادقة على اختيارات الأهالي.

لقد صممت تلك السلطة فى مرحلة أولى على التخلص من الشيوخ القادة فى عروشهم وكسرت مسار توارثهم العائلى لتلك الخطة، فالشيخ خالد بن نصر الحناشى «كانت له منعة وعدة وقائع مع عسكر الجزائر، عمر عمرا طويلا ومارس الحروب وكان يتشامخ بأنفه على العمالة التونسية حتى ألحق به (محمد باى المرادى) الهزيمة بصراط سنة ١٠٥٤م/ ١٦٤١م»^(١). أما الشيخ ابن على شيخ «نواحي الغرب... لم تسعه إلا الطاعة» إلى حد أن أبناؤه كانوا لا يتقدمون للمشيخ إلا بعد إذن محمد باى وكان مصير شيخ عرب طرود لا يختلف عن غيره «فقد أخذه كما أخذ غيره»^(٢).

قد يبرر هذا المسعى السياسى بالرغبة فى تجفيف منابع الرمزية التى تحتاز الشرعية المحلية وتنافس النفوذ السياسى الفتى لسلطة تونس ومن ثم كان الأفضل لها اعتماد شيوخ افتقروا إلى تلك المكانة بما يسمح لها بسهولة الإملاءات وتحقيق الانضباط الذى يفضى إلى انقياد التجمع القبلى.

أما فى مرحلة لاحقة فقد أصبح المشيخ مهمة إدارية يخضع - وإن اسميا - إلى الرقابة، يسميه ويعزله الباي وإن كان اقتراحه يتم من مجموعته المحلية. وقد توثقت صلة الشيخ بالسلطة المركزية جزاء كثافة المهام الموكولة له، فضلا عن مساعدته المحلّة فى جباية الضرائب وتتبع الفارين منها فقد كان «العين التى ترى بها السلطة الأوضاع المحلية» على حد رأى ابن أبى الضياف. لقد كان على الشيخ الإعلام بكل حالات التعدى والفساد فى جهته من ذلك عمليات الإغارة والتهرب الجبائى والقتل والسرقة ومن ثم فقد تحول إلى مخبر على إخوته وهو ما دعم ارتباط امتيازاته بسلطة المركز. لقد أفادت عائلات كثيرة من خطط الإدارة المحلية التى تمسكت بتوارثها وخاضت من أجلها المنافسات والصراعات التى كثيرا ما كانت السلطة المركزية تتدخل فى فضها. كما كشف مسار هذه الخطة مدى توغل السلطة المركزية فى رقابة التجمعات المحلية وهو ما يحيل إلى أن القرار المركزى للجهاز البيروقراطى أصبح دون منازع احتكارا لسلطة المركز.

(١) المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

(٢) المصدر والصفحة نفسهما.

من خلال هذه الأمثلة عن آليات التنظيم والتعاقد السياسى فى الأرياف والبوادى التونسية يتبين اندساس السلطة المركزية وتحكمها فى آليات رقابة التجمعات القبلية. لقد دفعت هذه الأخيرة إلى التخلي عن طابعها الحربى وأجبرت على القبول بتحكم السلطة فى هيئاتها الإدارية ولئن كان هذا المسار لم يسحب منها نهائيا بعض القوى السياسية الكامنة التى كانت تتجلى خاصة فى الأزمان كما هو الأمر فى وقائع الفتنة الباشية (١٧٢٨م - ١٧٥٥م) وانتفاضة على بن غداهم (١٨٦٤م) والاستعمار الفرنسى (١٨٨١م) فإنها لم تعد تشكل قوى ذات شخصية سياسية محاورة للسلطة المركزية.

خاتمة:

يحسن التشديد على بعض الملاحظات الجوهرية:

- إن القبيلة فى تونس دخلت العهد الحديث ومظهرها العسكرى الحربى ينزع نحو الضمور.
- إن القبيلة فى تونس دخلت فى مستهل هذا العصر مسار التفكك إلى عروش وفرق محدودة العدد ولنا أن ننتبه إلى أثر ذلك على العصبية وطاقات التحامها.
- إن القبيلة فى تونس بدأت رحلة استقرارها وتحييزها، وهى ظاهرة وإن تباينت بين جهات البلاد لاسيما شمالها وجنوبها فإنها كانت مسيرة لا تراجعية Irrévocable.

تضافرت كل هذه السياقات لتهىئ انقياد المجموعات القبلية المحاربة على أيام الحفصيين إلى الانقياد والتبعية لسلطة مركزية أبانت بإلحاح تصميمها على احتكار التصرف السياسى وتمثيل السيادة المسموح بها من الباب العالى.

وعليه فإن الشخصية السياسية القطرية لتونس وهويتها المخصوصة هى إنتاج العهد الحديث الذى أداره أتراك قبلوا التتونس والاندماج المحلى.

